

مذكرة مرفوعة لفخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة

سيدي الرئيس

أود أن أشير في البداية إلى أن تطورات الأزمة التي تعصف ببلادنا لا تدعوني لإعادة النظر، جوهريا، في التحليلات التي أملت موافقي السابقة. غير أن العودة لهذه التحليلات ليست مجرد تشبث بالماضي، بل لأنني أعتقد أن ذلك قد يساعد على فهم الحاضر و يفتح طريق المستقبل.

إن الأزمة التي تعصف بالبلاد، منذ خمسة عشرة سنة، ما زالت تنتظر الحل، بل إنها أصبحت تلد الأزمات وتغذيها، كما هو واقع في منطقة القبائل، وكامن في مناطق عديدة أخرى. ولم يعد من المقبول أن تستمر هذه الأزمة طويلا دون أن تعرض مصير البلاد للخطر.

لقد كان الخلاف كبيرا في بداية الأزمة حول الطريقة الأنجع لمعالجتها. والاختيارات المتاحة، إذ ذلك، كانت كلها نظرية. أما اليوم فإن الدراسة الموضوعية لما طبق من سياسات، ومراجعة اجتهادات أمس على ضوءها، يمكن أن يهدي إلى الحلول الناجعة ويفتح للبلاد آفاق المستقبل. ولا يعني هذا مواصلة الجدل حول السياسة التي اعتمدت سنة 1992، وهل كان إلغاء الانتخابات، إيقافا للمسار الديمقراطي كله، أم هو مجرد إيقاف مؤقت لمسار انتخابي بعينه. إن الحاضر هو الذي يجيب على هذا السؤال. لكن المهم هو الانطلاق من واقع اليوم الذي مازالت تميزه، مع الأسف، مظاهر العنف والصراعات العقيمة، وتطغى عليه الذرائع التي تبرر سياسة الإقصاء والتهميش. وهذا الواقع، بما فيه، وبما ينبئ به، يدعو بشكل ملح، لضرورة إخراج البلاد من الأزمة بحل ديمقراطي شامل يضع حدا نهائيا للعنف والإقصاء.

إن واقع اليوم يتجسد في جملة من القضايا أشير إلى أهمها باختصار فيما يلي:

إن العنف المسلح ما زال هو أبرز مظاهر الأزمة، بالرغم من انخفاض عدد ضحاياه. وهو ما زال كامنا، كالمرض المزمن، على امتداد التراب الوطني. وأخطر ما في هذا العنف هو التعود عليه. فظهوره المتكرر والمتنقل أصبح من الأحداث اليومية المعتادة، تتناولها الصحافة مثلما تتناول الأحوال الجوية. وظاهرة العنف مازالت، بانعكاساتها الخطيرة والمتعددة، تشكل عاملا أساسيا في الحياة السياسية. وتقلص الظاهرة لم يوسع مجال الحريات العامة إلا في حدود ضيقة. وأغلب القوانين والإجراءات التي اتخذت في إطار محاربة العنف، وفي مقدمتها حالة الطوارئ، ما زالت سارية المفعول بالرغم من أنها تصيب المواطنين الممثلين للقانون أكثر من الخارجين عليه !! فقليل العنف وكثيره سواء في

تأثيرهما على الحياة السياسية. ويذكر هذا بحكم الفقهاء في الخمر " ما أسكر كثيره فقليله حرام"

وقد أدى الغموض الذي يكتنف بعض مظاهر العنف إلى طرح السؤال: "من يقتل من؟" ولم يجد هذا التساؤل جوابا إلا اعتباره سبة سياسية فيمن يطرحه، وتثبيت هذه السبة في قاموس الأزمة الجزائرية.

ومن المهم التذكير بأن تقلص العنف المسلح كان، بالأساس، نتيجة لعمل سياسي طويل لم يظهر على السطح. وقد أدى هذا العمل، على محدوديته، إلى نتائج إيجابية جزئية، ولكنها تؤكد سلامة الدعوة لإيجاد حل سياسي شامل للأزمة، بما في ذلك ظاهرة العنف، هذه الدعوة التي ما زال البعض يعتبرها تواطؤا مع العنف المسلح، أو تهربا من مواجهته.

ومادام الجيش الوطني الشعبي، وجميع مصالح الأمن، تضع في مقدمة مهامها مقاومة العنف، مع كل ما يتطلبه هذا المطلب من جهد ووسائل، وما يفرزه من انعكاسات وآثار، فإنه يكون من الخطأ القول بأن العنف قد ولى وأن الأزمة قد انتهت.

إن الخريطة السياسية للمجتمع الجزائري لم تتغير، جوهريا، عما كانت عليه في بداية الأزمة. وقد عبر عن هذه الحقيقة عدد من المسؤولين السياسيين، وبعض قادة الجيش. والانتخابات العديدة التي نظمت، طيلة السنوات الماضية، كانت تفرز خريطة سياسية تتطابق مع رغبة السلطة دون أن تعكس صورة المجتمع أو تعبر عن حركته العميقة. ومعالجة شؤون الدولة والبلاد على أساس هذه الخريطة أدى في كثير من الأحيان إلى أخطاء كان يمكن تلافيها. ومنها تشكيل المجالس المنتخبة الذي فتح باب الوصولية والانتهازية على مصراعيه، ولغم المسلك السياسي لإطارات ذات كفاءة واقتدار كان يمكن توظيفها في محيط يساعدها، أكثر، على التفتح والعطاء في خدمة الأمة.

إن اللجوء للممنوعات لمعالجة الظواهر السياسية والاجتماعية، اختيار عقيم. و"دسترة" هذه الممنوعات، لإبعاد مكونات الهوية الوطنية عن العمل السياسي، بغية تغيير الخريطة السياسية، لم يكن له إلا أثر إداري تمثل في تغيير تسمية بعض الأحزاب. أما على صعيد الممارسة فإن تغذية العمل السياسي من منابع الدين أو اللغة لم تنقطع. بل إنها تطورت و اتخذت، في المستوى الشعبي والرسمي، قنوات ومسالك جديدة. وإن الحرص على تمويه الخريطة السياسية للمجتمع هو أهم عامل في معالجة الانتخابات بالطرق والوسائل التي "تحمص" الخريطة الملائمة.

إن بناء الحكم الديموقراطي المنتظر، وهو البديل الوحيد الكفيل بوضع حد للظلم والتطرف، لم يتحقق. وإن ما أنتجته السياسات التي غطت العشرية الأخيرة هو صنع مجسم متقن للحكم الديموقراطي منظره قد يعجب الملاحظ البعيد، ولكنه لا يشكل الإطار الحقيقي لتسيير الدولة والمجتمع، ولا الرباط الذي ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم. والمراحل الانتقالية العديدة التي طبعت هذه الفترة، لم تضع الأسس السليمة لبناء الديموقراطية، ولم تكن، في حقيقتها، إلا تأجيلا للبت في الخيار الديموقراطي بدعوى أن الشعب غير مهيا لتقبله. وفي هذا

المنظور يلتقي الرفضون للديموقراطية مع الخائفين أو المتظاهرين بالخوف عليها. والتمادي في تقديم هذه الصورة الباهتة للديمقراطية، خاصة في المجالس المنتخبة، من شأنه أن يزهّد المواطنين فيها كأسلوب للحكم، ويغذي، بالتالي، النزوع للعنف كوسيلة للتغيير.

إن هذا البناء المزيج من جوهر الحزب الواحد، والتعددية الحزبية المظهرية، لم يبرهن على فعالية كبيرة في تسيير شؤون الدولة وخدمة المجتمع وإن قصور الإدارة في مختلف القطاعات عن تلبية حاجات المواطنين، بالفعالية المطلوبة، هو المظهر البارز لهذه الحالة، وهو الذي يحسه المواطن كل يوم. يضاف إلى ذلك التخبط البادي في سير المجالس المنتخبة، ونقص مردودها، وضعف ثقة المواطنين فيها. لكن هذا القصور يتجلى في تعثر الإصلاحات الكبرى التي يتطلبها تطور المجتمع، وبناء الدولة الحديثة، ومقتضيات المحيط العالمي. فهذه الإصلاحات، التي كثر الحديث عنها، تقف في نصف الطريق رغم كل ما بذل في تحقيقها من جهد. فالشق الذي يعود للجهاز التنفيذي من هذه الإصلاحات يبرز في نصوص لامعة في كثير من الأحيان ولكنها تبقى بدون امتداد في الواقع، لأن الشق الذي يضمن استجابة المعنيين بها يضل مفقوداً أو شبه مفقود لتغييب النقاش الديموقراطي الجاد حولها، وإسناد أمرها لفرق التقنيين الذين تطمس كفاءاتهم لغياب الجامع بين الكفاءة التقنية والإنارة السياسية الرشيدة. بل إن بعض هذه الإصلاحات "يهرب" تهرباً من النقاش، ومن تشريك المعنيين الأولين بها كما وقع ذلك في إصلاح المنظومة التربوية.

إن استمرار الأزمة أضعف موقف الجزائر تجاه القوى العظمى. إن عدم اهتمام الدول العظمى، في الظاهر، بما يجري في الجزائر أو السكوت عليه يعتبره البعض تحسناً لصورة الجزائر في الخارج. وقد بذلت الدبلوماسية الجزائرية جهوداً كبيرة لبلوغ هذا الهدف، وما زالت تبذل مساعي حثيثة لربط الأزمة الجزائرية بشبح الإرهاب العالمي. وما زال بعض المسؤولين الجزائريين يدغدغون الأمل في أن وجودنا في خندق واحد مع أمريكا سيحول إخفاقنا في معالجة الأزمة إلى انتصار. وهذا التوجه قد يجر السلطة إلى مقايضة مواقف الجزائر من بعض القضايا أو السكوت في بعض الحالات، بدل الوهم بأن مثل هذه الموقف تساعد البلاد على حل مشاكلها. وفي هذا السياق فإن السؤال مطروح عما يمكن أن تجنيه الجزائر من التعاون مع الحلف الأطلسي، تلك المنظمة التي ساهمت في الحرب الاستعمارية ضد الشعب الجزائري، وغطت، بسكوتها وتواطئها، كل ما اقترف أثناء هذه الحرب من جرائم ضد الشعب الجزائري وضد الإنسانية. ولم يصدر عنها لحد الآن ما يفيد بأن طبيعتها وسياستها قد تغيرت عما كانت عليه في الماضي.

إن تعدد الدساتير، والتعديلات الظرفية التي أدخلت عليها، لم تحقق التراكم التأسيسي الذي يضمن الاستقرار مما جعل العديد من الأصوات تطالب بوضع حد لصنع الدساتير على مقاس الرؤساء. ودفع البعض الآخر للمطالبة بالعودة إلى نقطة البدء وانتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور جديد. وقد شجع هذا الوضع الدستوري القلق، الميل لعدم التقيد بالنصوص، وتداخل في الصلاحيات أفضى، في العديد من الحالات، إلى مس خطير بمبدأ الفصل بين السلطات. وجعل المؤسسات الدستورية، أحياناً، تتضارب بدل أن تتكامل. وكل هذا يجعل من الضروري إجراء تعديلات دستورية هامة، تنطلق من دراسة معمقة

لإيجابيات التجربة الدستورية وسلبياتها، وتأتي نتيجة لنقاش سياسي رصين ينضج هذه التعديلات، ويجعلها تدرج في المسار العام لعودة البلاد إلى الأوضاع الطبيعية.

إن الظروف التاريخية التي مرت بها البلاد لم توفر للجيش الوطني الشعبي شروط التأهل لدور جديد ينسجم مع بناء الحكم الديمقراطي ومقتضيات العصر. إن الجيش الوطني الشعبي، باعتباره سليلا لجيش التحرير الوطني، وطرفا في نظام الحكم الذي اعتمد بعد الاستقلال، يختزن موروثا يجب أن يفصل عن سلبيات وخصوصيات الفترتين: فترة التحرير الوطني، وفترة نظام الحزب الواحد. وهذه المهمة ينبغي أن تتولاها إدارات الجيش بالطريقة التي تنسجم مع طبيعة المؤسسة وتوفر الفعالية المطلوبة. أما بالنسبة للحاضر فإن الجيش يعتبر نفسه دائما ملزما، بالسياسة التي اعتمدت في حل الأزمة كما خطط لها بعض قادته سنة 1991. وهذا الالتزام، بمفهومه العسكري، هو الذي يرسم الخطوط الحمراء، ويعتبر كل نقد أو تقييم لتلك السياسة مسا بأمن البلاد ومصحتها العليا، وينظر بعين الريبة لكل مسعى جاد لحل الأزمة عن طريق الحوار. ولهذا فإن إخراج البلاد من دوامة العنف هو شرط أساسي لتمكين الجيش من التأهل للدور الجديد الذي ينتظره. ومن الضروري إلى هذا الدور وهو مطمئن لسلامة المؤسسات الديمقراطية التي يختارها الشعب ونزاهة التوجه لإنهاء الأزمة بما يحول دون التورط في مستنقع تصفية الحسابات الفردية والجماعية.

إن الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني تواجه صعابا جمة للقيام بوظائفها، باستثناء تلك التي أنشئت لتدور في فلك السلطة. فالعديد من الأحزاب والتنظيمات محاط بسياج من الضغوط و"المؤامرات العلمية" تزيد وتنقص حسب قرب الحزب أو التنظيم من السلطة أو بعده عنها. وليست هذه التصرفات تجاوزات محدودة أو ظرفية، ولكنها تنطلق من تصور شامل لتسيير الحياة السياسية تمليه إرادة إبقاء "البناء الديمقراطي" مجرد واجهة. والمهندسون يحرصون، بطبيعة الحال، على تطابق الحياة السياسية مع هذا البناء. وهذا الحرص على "تسيير" المجال السياسي يمثل مفارقة غريبة مع الحرص المعلن، وإن لم يسلك دائما طريق التطبيق السليم، على تقليص دور الدولة في تسيير المجال الاقتصادي. وإذا كان التسيير الإداري للمؤسسات الاقتصادية لم يسفر على نتائج جيدة، فهل هناك مطمع في أن يسفر تسيير الدولة، من خلال بعض مصالحها، للمجال السياسي على نتائج أفضل؟ إنني شخصيا أستبعد ذلك. وإن الوضع السائد في جبهة التحرير الوطني التي كانت، وما زالت، هي المخبر الذي تطبق فيه تقنية التسيير الفوقي المستتر، و"الأزمة" التي عصفت بها قبل الانتخابات الرئاسية، والطريقة التي "عولجت" بها، تؤكد هذه النظرة المتشائمة، وتفسر، على نطاق أوسع، ضعف الأحزاب والنشاط الحزبي في الجزائر، وتهون من مغزى التباكي على هذا الضعف خاصة قبيل الانتخابات الرئاسية

على أن تأسيس الأحزاب والتنظيمات الاجتماعية يخضع، في كثير من الأحيان، لإرادة غير إرادة القانون. والتبريرات التي تعطى لرفض اعتماد بعضها، أصبحت تطرح أسئلة خطيرة. فقد رفض طلب اعتماد أحزاب تقدمت به بعض الشخصيات الوطنية المرموقة، بحجة وجود مواطنين كانوا منتمين للجبهة الإسلامية للإنقاذ من بين أعضائه. وهذه الحجة تطرح عدة أسئلة. هل هناك حكم جماعي لحرمان هؤلاء المواطنين من حقوقهم المدنية؟ أم أن وزارة

الداخلية هي المخولة لتقدير مدى ما يسمح به من حقوق لهؤلاء المواطنين؟ وهل مجرد "الجوار" مع هؤلاء المواطنين يبرر حرمان المواطن أحمد طالب الإبراهيمي من التمتع بالحريات الدستورية؟ وبعبارة أعم هل يعتبر الجزائريون الذين انتموا للجبهة الإسلامية للإنقاذ، عند ما كانت حزبا مشروعاً، والذين لم يصدر في حقهم أي حكم قضائي، مواطنين من الدرجة الثانية؟.

إن الشعب أصبح يعتبر الانتخابات، في جميع مستوياتها، مجرد تلويح بالأمل. لأن استعمال الانتخابات، مدة طويلة، كطلاء ديموقراطي لنظام الحكم، وأداة لتزكية السياسات المرسومة سلفاً في الدواوين، زهد الناخبين فيها وجعلهم يدركون أن الانتخابات مصممة لتكون أداة لتسيير هذه السياسات المرسومة دون أن تسمح بتغييرها. وإن نسبة المتغيبين عن التصويت في الانتخابات التشريعية الأخيرة هي ترجمة صريحة عن هذا الاقتناع السائد. ولا يمكن معالجة هذه الظاهرة بتوفير شروط النزاهة التقنية للانتخابات إذا انتقت عنها النزاهة السياسية التي توفرها ثقة المواطنين في نظام الحكم. وإن توجه رئيس الجمهورية مؤخراً للمنظمات الدولية والجهوية لمراقبة الانتخابات الرئاسية المقبلة دليل على إدراكه العميق لهذا الوضع. لكن اللجوء لمثل هذه المنظمات لا يفيد إذا كانت الأبواب موصدة دون العمل مع القوى السياسية في الداخل لبناء الثقة في أدوات الممارسة الديموقراطية. إن النزاهة المطلوبة في الانتخابات تبنيها الممارسة الديموقراطية الحقيقية طيلة السنوات التي تسبقها.

إن أحداث منطقة القبائل وما انجر عنها من مأس، لا يمكن فصلها عن الأزمة العامة، والأخطاء التي ارتكبت في معالجتها هي صورة مصغرة عن السياسة التي اتبعت في معالجة الأزمة الأم. إن دوافع هذه الأحداث سياسية بالدرجة الأولى، ومعالجتها بالوسائل الأمنية، كان هو السبب الرئيسي في تعقيداتها. إن تحليل هذه الأحداث بمعزل عن الوضع العام في البلاد يجر إلى الخطأ. ومحاولة إيجاد حلول لها بمعزل عن الأزمة العامة لا يؤدي إلا لحلول منقوصة. وحتى المطالب التي تبدو خاصة بالمنطقة، مثل المطالب المتعلقة باللغة الأمازيغية، لا تجد حلولها الناجعة إلا في الإطار الوطني العام. وقد اقترحت جبهة التحرير الوطني، منذ عدة سنوات، في المذكرة التي رفعتها للمجلس الأعلى للدولة، وضمن القضايا التي تجب معالجتها لحل الأزمة: الاتفاق على سياسة وطنية للغات. وهذا يعني أن الوضع اللغوي الملغم الذي ورثته البلاد عن العهد الاستعماري لا يمكن أن يعالج بترقيات مرتجلة تعطى لأنصار كل طرح لغوي، ولا بتشريعات مجزأة لا تعرف الطريق إلى التطبيق. إن البلاد في حاجة، قبل التشريع، إلى سياسة وطنية مدروسة وموضوعية، تتكامل فيها الروافد اللغوية بدل أن تتصارع. إن الهروب من هذا المطلب الأساسي، بدعوى إبعاد اللغة عن السياسة، إلى الارتجال والقرارات الفوقية، قد أدى إلى بلبله لغوية يختلط فيها مفهوم امتلاك اللغات الأجنبية بالهجرة إليها.

سيدي الرئيس

هذا فيما يخص أوضاعنا الداخلية. أما التحديات الخارجية فهي لا تقل أهمية وخطورة عنها، وهي بالطبع مرتبطة بها من عدة وجوه.

إن العلاقات الدولية تتعرض لعوامل تغيير كبرى، وتأثيرات ثقيلة لم تعرفها من قبل. والجزائر ليست بمعزل عن هذه المتغيرات. بل إنها قد تكون أكثر تأثراً بها من بعض الأقطار. وهذه المتغيرات هي نتيجة للعوامل التالية:

إن العولمة، كنتيجة لتقدم البشرية في العلوم والمعارف والتقنيات ووسائل الاتصال، قربت المسافات والشعوب من بعضها، ويسرت أسباب التعارف والتعاون والتضامن بينها. ولكنها، في الوقت نفسه، مكنت القوى المهيمنة في العالم، من وسائل جديدة لتكريس عوامل التبعية القديمة، والإبقاء على العلاقات المجحفة بين الأقوياء والضعفاء، وعلى الهوة بين الأغنياء والفقراء.

إن نهاية الحرب الباردة، التي كان يمكن أن تكون عاملاً مساعداً قوياً لجني ثمار العولمة بمفهومها السليم، تزامنت مع ظهور إرادة الأفراد بتسيير شؤون العالم لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وسيطرة القوى الأقل شعوراً بالمسؤولية على السياسة الخارجية لهذا البلد العظيم.

إن اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية، من طرف بعض الدول العظمى و استفحال ظاهرة العنف من طرف الجماعات والتنظيمات السرية، كرد فعل، في الغالب، على بعض السياسات الخاطئة، ظاهرة سلبية خطيرة. لكن علاجها، في المستوى الدولي، ما زال يتجاهل، أسبابها العميقة، وما زالت بعض الدول تتخذها مبرراً وغطاء لإحكام هيمنتها على العالم.

إن هذه العوامل مجتمعة جعلت الحياة اليومية للمواطنين أكثر تأثراً بما يجري في العالم، وبالسياسة التي تنظم علاقة الجزائر به. وهذا ما يجعل من الضروري توفير المعلومات الصحيحة والكاملة للمواطنين في مجال السياسة الخارجية. و إرساء الاختيارات الكبرى لهذه السياسة على قاعدة متينة من إجماع القوى السياسية. لكن الملاحظ أن ما يجري في الواقع هو العكس. فالسياسة الخارجية ما زالت تدار بالطرق التقليدية، ومجال القرار والمعالجة فيها يضيق ويبعد عن دائرة الضوء والنقاش الجدي في المستويين الشعبي والرسمي. وبرامج الأحزاب ومواقفها تكتفي بالعموميات في كل ما يتعلق بالسياسة الخارجية، وكأنها غير معنية بتطوراتها. ومن الضروري إعادة الاعتبار للعلاقات الدولية في الحياة السياسية العامة، وإنشاء مراكز متخصصة للبحث والدراسة لهذا الغرض. و النص في الدستور، إذا فتح المجال لتعديلات دستورية جوهرية، على إنشاء مجلس أعلى للعلاقات الخارجية تخول له صلاحيات البت في الاختيارات الكبرى، والتوجهات العامة في هذا المجال، بالإضافة إلى المجلس الأعلى للأمن.

لكن هناك بعض القضايا الملحة تحتاج، على ضوء ما تقدم، إلى طرح جديد وتوجه أكثر وضوحاً من طرف الجزائر:

أولاً- العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية. إن حرصنا على تطوير علاقات المصلحة والصداقة مع هذا البلد العظيم يجب أن لا يجرنا إلى تغطية السياسة الخارجية الأمريكية

الحالية، بالموافقة أو السكوت، تجاه القضايا العربية والإسلامية. ورفضنا للعنف في العلاقات الدولية يجب أن لا يجرنا إلى ربط مشاكلنا الداخلية بالسياسية الأمريكية التي تسميها "مقاومة الإرهاب" وتحشر فيها كل مقاومة لأهداف ومطامع السياسة الأمريكية.

ثانيا- إن القضية الفلسطينية يجب تحظى من الجزائر بطرح جديد وحازم. لأن ما يجري الآن في الساحة الفلسطينية لا يمثل مسعى حقيقيا لتسوية عادلة سلمية. ولكنه حشد لكل وسائل القوة لترويض الشعب الفلسطيني على قبول ما يراد فرضه عليه، وحمل الحكومات العربية على تزكية هذا الفرض. إن الاعتراف بمثل هذا الحل المفروض، أيا كان الطرف الفلسطيني الذي يوقعه، دون إبداء الشعب الفلسطيني رأيه فيه بكل حرية، يكون تواطؤا مع أعدائه. والتعهد، منذ الآن، بالاعتراف بما تسفر عنه هذه المناورات، هو تنكّر للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. إن الجزائر في هذه القضية أمام أمرين: إما أن تلتزم الحكومات العربية بخطة واضحة، تتحمل فيها مسؤولياتها كاملة، لتسوية سلمية حقيقية لهذه القضية - وفي إمكان الجزائر، بما لها من تجربة، أن تساهم في وضعها- وإما أن تعلن صراحة أنها لا تغطي بثورة المليون شهيد هذا التخاذل الذي يسوق تحت شعار "التضامن العربي" مع فلسطين.

ثالثا- إن البناء المغربي، في صورته الحالية، لا يليبي رغبات شعوب المنطقة وتطلعاتها لأنه صمم على مقاس أنظمة الحكم القائمة، التي لا تأخذ بعين الاعتبار تعطش هذ الشعوب لنقد أكبر من الديموقراطية، وحيز أوسع من الحريات، ورشد أوضح في تسيير شؤون الدولة والمجتمع. وقد أظهر "الاتحاد المغربي" عجزا مزمنا حتى على العمل ضمن الإطار الذي حدده لنفسه. ومن المفارقات الغريبة أن العلاقات الثنائية بين أعضاء الاتحاد، كالعلاقات بين الجزائر والمغرب، تنخفض منذ سنوات إلى ما دون العلاقات العادية بين الدول. هل يكفي في هذه الحالة تبادل التهم بين الحكام للتوصل من مسؤولية الفشل، أمام الشعوب، في البناء الوحدوي.

لا شك أن الأزمة قد صرفت الجزائر عن التفكير بعمق في موضوع الوحدة بين أقطار المغرب العربي، واستخلاص الدروس من التجربة الحالية، وإنضاج البدائل الواعدة لها. وهذا ما يزيد من أهمية الإسراع بحل الأزمة لتمكين الدبلوماسية الجزائرية من الاضطلاع بدور أكثر فاعلية في المغرب العربي والعالم. إن التطور الديموقراطي في الجزائر وفي بقية أقطار المغرب العربي ضروري لبناء الوحدة. وحتى قضية الصحراء، التي تقف حجر عثرة في طريق الاتحاد، قد تجد حل الملائم إذا تعزز التوجه الديموقراطي في بلدان المغرب العربي.

رابعا: الخطوات العملية

سيدي الرئيس

إن الأوضاع العامة، التي أشرت إلى أهمها، هي محصلة تراكمات عديدة عبر السنين، ساهم في صنعها كل من تقلد مسؤولية عامة في هذه البلاد. لكننا اليوم مدعوون جميعا للعمل على إصلاحها وتجاوزها. والمسعى الذي أقوم به اليوم ينطلق من الاعتبارات التالية:

أولاً- الاعتقاد بأن طول زمن الأزمة لا يكفي لتجاوزها. لأن الوقت الذي تلتهمه الأزمة، والوقت الذي يهدر في المحاولات اليائسة لتجاهلها، يقتطع من الوقت اللازم لمعالجة المشاكل الحقيقية للبلاد، دولة ومجتمعاً.

ثانياً - ليس أماننا للخروج من الأزمة إلا الحل السياسي الذي لا يعني على الإطلاق توافقاً إيديولوجياً بين مختلف الأطراف. فهذا التوافق غير ممكن وغير مطلوب. ولكنه يعني **الحل الديمقراطي الذي يستبعد، على السواء، العنف والإقصاء.** ومثل هذا الحل لا تصنعه بعض الأطراف وتفرضه على أطراف أخرى. إنه الحل الذي يصنعه الجميع ويطمئن له الجميع.

ثالثاً- إن هذا الحل يقتضي، منطقياً، مشاركة جميع الأطراف، بما فيها الأطراف التي تحملها أطراف أخرى مسؤولية الأزمة. ولا يمكن اعتبار هذه المشاركة رداً للاعتبار لأي طرف، بل هي تامين للديموقراطية، إذا رضي الجميع بالحل الديمقراطي للأزمة.

رابعاً- إن الحوار والانتخاب كليهما أداتان أساسيتان لبلورة الحل المقترح للأزمة، شريطة أن توظفا بجدية ونزاهة بحيث تكمل إحداها الأخرى.

وبناء على كل ما تقدم فإنني أقترح مايلي:

أولاً- الدعوة لعقد مؤتمر وطني يحضره كل من يتوسم فيه القدرة على الإسهام في بلورة الحل الناجع للأزمة، وذلك لبلوغ الأهداف التالية:

الدعوة لوقف أعمال العنف في أقرب وقت، والاتفاق على كيفية توظيف الوسائل السياسية لتحقيق هذه الغاية.

الاتفاق على الخطوط الكبرى لاستكمال البناء الديمقراطي، وإزالة العقبات التي تعرقل هذا البناء.

الاتفاق على الإجراءات والتدابير التي تحرر العمل السياسي والإعلامي، وتمكن المواطنين من التجند، ضمن الأحزاب والتنظيمات الاجتماعية للمساهمة في إخراج البلاد من الأزمة.

ثانياً- تنظيم انتخابات تشريعية، تضي على المجلس الشعبي الوطني من الشرعية والمصدقية ما يمكنه، بالإضافة للعمل التشريعي العادي، من القيام بالمهام التالية:

إجراء تعديلات أساسية على الدستور انطلاقاً من التجربة، ومساهمات الأحزاب وإطارات الأمة، بالتعاون الوثيق مع رئيس الجمهورية.

مناقشة وإقرار الأطر القانونية للإصلاحات الكبرى التي يتطلبها تطور الدولة والمجتمع.

مراجعة القوانين التي أمتها الأزمة والتي تحد من الحريات العامة

إنشاء محكمة عليا خاصة بالنظر في تظلمات جميع المواطنين الذين تضرروا بسبب الأزمة.

إنشاء لجنة وطنية لإيجاد الحلول الناجعة لقضية المفقودين.

ثالثا- تنظيم انتخابات بلدية، تتوفر فيها شروط النزاهة والمصداقية، وترتكز على تعددية حزبية حقيقية لتمكين المجالس البلدية، طيلة الفترة التشريعية، من التكفل بما يلي:

التركيز على حل المشاكل الملحة للمواطنين ضمن برنامج خاص يعتمد لهذا الغرض.

العمل على معالجة الآثار المحلية للأزمة بالتعاون مع التنظيمات الاجتماعية

رابعا- تشجيع إنشاء نوادي محلية دائمة للحوار تنشطها الإطارات المحلية من مختلف الاتجاهات لإنضاج حلول المشاكل المحلية، وتكون في نفس الوقت مدرسة لممارسة الديمقراطية في المستوى المحلي.

وتقبلوا سيدي الرئيس فائق تحياتي واحترامي

عبد الحميد مهري